الديمقراطية والتراث الثقافي

كتب الدكتور فهد الفانك في جريدة الرأي ليوم ٢٨/١٠/١٩٩١ وفي زاوية رؤوس أقلام مقالا عن «الديمقراطية والتراث الثقافي». يستهل الدكتور الفانك مقاله بقوله: (يبدو) أن العالمين العربي والإسلامي (ربما) سيكونان آخر القلاع التي يصمد فيها حكم الاستبداد. الأمر الذي يدعونا للبحث عن السبب (لعله) يكمن في ثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا. انتهى كلامه.

بهذه المقدمات وهي (يبدو) التي تفيد ظهور الأمر في بدايته و(ربما) التي تفيد التشكيك و(لعله) التي تفيد الترجي أو الإشفاق يستهل الفانك هجومه على التراث العربي الإسلامي. وإذا كانت ثقة الدكتور الفانك بمقدماته بمثل هذه القوة! فيجب أن نتوقع الحصول على نتائج ذات قوة مماثلة. وقد سبق أن علقنا في رد على مقال سابق للدكتور الفانك «جريدة الرأي ليوم ٢٢/١١/١٩٩١»، على مدى المنهجية المنطقية والانتظام الفكري عند الدكتور الفانك بما يغني عن إعادته هنا.

على أن عدم ثقة الدكتور الفانك بمقدماته يعود إلى أنها لا تثبت أمام التحليل الواقعي البسيط. فالاستبداد ليس حكراً على العالمين العربي والإسلامي وإنما هو قاسم مشترك بين كل الدول المستضعفة أي دول غير السادة الأوروبيين وهذه تشمل آسيا وإفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. وحيث أنه ـ أي الاستبداد ـ ليس مختصاً بالعالمين العربي والإسلامي فيجب أن نبحث له عن سبب أو أسباب خارج إطار «ثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا» ونشترك في هذا السبب أو الأسباب مع كل الدول التي يشملها الاستبداد. أما أن نقول يبدو أننا سنظل نعاني من الاستبداد وربما سنكون آخر من يتخلص منه وأن ذلك لعله يكمن في ثقافتنا وتراثنا وتاريخنا فإن هذا سيكون تحكما محضا لا ينبني عليه في الحقيقة إلا التنبيه إلى الخلفية التي يحملها صاحبه في شعوره أو لا شعوره أو

كليهما معا بالنسبة لثقافتنا وحضارتنا وتاريخنا.

الإسلام ثقافتنا

الإسلام ـ وهو ثقافتنا ـ الذي كان ولا يزال أكبر طاقة تحررية عرفتها البشرية والذي دفع العرب عندما اعتنقوه أول مرة إلى تحرير أكثر من نصف المعمورة لا يمكن أن يكون هو الذي يدفع المسلمين اليوم إلى القابلية للاستبداد. ولو أن الدكتور الفانك نظر بموضوعية إلى ظاهرة الاستبداد المعاصر في توزيعها الجغرافي وإطارها التاريخي لوقع على تحليل أكثر إيجابية وأكثر موضوعية من مجرد صب جام غضبه على ثقافتنا وتاريخنا وحضارتنا. وفي الواقع فإنه يمكن تقديم تفسيرين يتكاملان فيما بينهما لظاهرة الاستبداد القائمة بهذا الشمول في عالمنا المعاصر.

التفسير الأول هو تفسير وظيفي يمكن تلمسه بملاحظة أن أقلية ضئيلة مسلحة في هذا العالم وهي أوروبا (وأمريكا امتداد لها) تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من موارد البشرية بما في ذلك نتاج أراضي وأيادي الأغلبية المستضعفة. وأن الخارطة السياسية للاستبداد تشمل على وجه التحديد هذه الأغلبية المستضعفة وعلى هذا يكون الاستبداد وظيفيا هو الامتداد التاريخي للاستعمار. أما التفسير الثاني فهو تفسير ثقافي ناتج من ناحية عن الثقافة الأوروبية التي تسوغ لأهلها الاعتداء على الضعيف وابتزازه وهذا ما قامت عليه الحضارة اليونانية ثم الرومانية ثم الغربية الحديثة ـ وهي وريثتهما ـ. ومن ناحية أخرى عن الواقع النفسي للشعوب المستضعفة وهو ما يمكن تسميته بالقابلية للاستبداد وذلك بتطوير مصطلح القابلية للاستعمار الذي وضعه مالك بن نبي في كتابه شروط النهضة. وهذه القابلية تتمثل في مجموعة من الصفات السلبية الناتجة عن الانبهار التاريخي والمستمر بالعدو الأوروبي والشعور بعدم إفادة أي مقاومة له. وهذه القابلية للاستعمار ثم للاستبداد ترجع إلى الأثر الذي أحدثته الصدمة العنيفة للوحشية الأوروبية في نفسيات الشعوب المستعمرة. كان الأوروبيون قد وجدوا بين أيديهم السلاح الفتاك الذي يجعل غريمهم أعزل أو كالأعزل ـ أعني البندقية مقابل السيف سابقا ثم كل المقابلات المماثلة والتي يحرص

الأوروبيون على استمرارها في يومنا هٰذا مثل نزع السلاح النووي ـ من غيرهم طبعا ـ وحيث أن أخلاق الأوروبيين لم تحل يوما دون الاعتداء المسلح على العزل بسبب ثقافتهم التي ألمحنا إليها. وأدى فشل حركات المقاومة التي صيغت على عجل واستثمار الأوروبيين لهذا الفشل لتكريس فكرة سيادتهم «الحتمية والطبيعية» إلى إحباط عام أفرز قابلية الاستعمار وقابلية الاستبداد بعد ذلك.

هجوم صريح

بعد مقدمته المتهافتة التي ذكرناها يبدأ الدكتور الفانك هجومه الصريح على التراث الإسلامي وهنا أيضاً نجد الدكتور الفانك يحاول «بلف» القارىء بتجميع أنصاف حقائق وجمل غير مفيدة وأخطاء تاريخية. . وحيث أن الدكتور الفانك ينتقل دون نسق منهجي من فكرة ناقصة إلى أخرى فإنه سيصعب في هٰذا الحيز الصغير أن نرد على كل مقولاته بمنهجية لأن ذلك يقتضي أن نأتي على كلامه جملة جملة ـ مفيدة كانت أو غير مفيدة ـ ونفندها الواحدة تلو الأخرى. وعليه فسنكتفي ببيان بعض الأسس المنهجية التي يجب مراعاتها عند التعرض لموضوع كتبت فيه كتب كاملة ويريد الدكتور الفانك أن يعالجه في بضعة أسطر ثم نعقب ذلك ببيان بعض الأخطاء التاريخية الفادحة أو الفاضحة في مقال الدكتور الفانك.

لا بد أولا من التمييز بين الإسلام وبين تاريخ المسلمين، الإسلام هو الفكرة أو النظرية أو المبدأ. الإسلام رباني المصدر فهو بذلك يتصف بالكمال والشمول والإطلاق. أما تاريخ المسلمين فهو على أحسن الأحوال محاولة بشرية لتطبيق هٰذا المبدأ على أرض الواقع وقد تتصف هٰذه المحاولة في أوقات مختلفة بدرجات مختلفة من الإخلاص للمبدأ ولكنها في كل الأحوال تتصف بكل الصفات البشرية من النقص والنسبية والظرفية المكانية والزمانية. فنحن لا ننفي وجود تجاوزات أثناء التطبيق قلّت أو كثرت بل أن وجودها حتمية لا بد منها بحكم طبيعتها البشرية وقد تبلغ هٰذه التجاوزات أن تصبح القاعدة في التطبيق ولكنها ستبقى تجاوزات بالنسبة للمبدأ. كما أننا لا ندافع عن هٰذه التجاوزات ولكن

يجب عدم الخلط بينها كتجاوزات وبين المبدأ نفسه الذي تجاوزته. كما أنه يتوجب دراستها بشكل تفصيلي وتبين أسبابها وظروفها ـ ولا نقول مبرراتها ـ وتجنب التعميمات المفرطة وقبل ذلك يجب التحري عن حقيقتها ونقل الوقائع من مصادرها المعتمدة والإشارة إلى هٰذه المصادر. وفي هٰذا كله نجد انعدام المنهجية عند الدكتور الفانك.

الدكتور الفانك يقول مثلاً أن الدولةالعربية الإسلامية كانت دائماً نموذجاً للاستبداد والحكم المطلق وإن ذلك ينطبق على جميع عصورها. فهل عقد الدكتور الفانك مقارنة بينها وبين معاصراتها من الدول الرومانية أو الفارسية أو الأوروبية فاختارها «نموذجاً» كما يدعي؟ لقد كان «لويس الرابع عشر» يقول: «الملك ممثل الله في الأرض. أنا الدولة والدولة أنا» وذلك في عصور «التنوير» الأوروبية ولا نعرف في تاريخنا من قال ذلك. وقد وضع «مكيافيلي» كتابه (الأمير) في التنظير للاستبداد ولا نعرف في تاريخنا من فعل ذلك. فلماذا تكون الدولة العربية الإسلامية هي النموذج ولماذا لا نقول أن الحكم المطلق كان بدرجة أو بأخرى هو القاعدة في التاريخ ولم تشذ عنه إلا الدولة العربية الإسلامية في أوقات محددة وذلك بالتحديد حين أخلص الحكام ولاءهم للإسلام وهٰذه المفارقة التي غايرت فيها الدولة الإسلامية كل دول زمانها تعتبر بحق معجزة من معجزات الإسلام.

ويقول الدكتور الفانك أن الدولة العربية الإسلامية لم تحمل اسماً قومياً أو جغرافيا وإنما حملت دائماً اسم الأسر الحاكمة كالدولة الأموية والعباسية.. ويستدل بذلك على أنها كانت (دولة الحكام). وهنا أيضاً يقال أن الدول وحتى وقت قريب كانت كذلك تسمى بأسماء الأسر الحاكمة مثل الدولة الساسانية والكارولينجية والميروفنجية ودولة آل هابسبورغ وآل رومانوف.. وهٰذه الأسماء من وضع المؤرخين. ثم انتقلت وظيفة تسمية الدول إلى الجغرافيين فسموها بأسماء الأقوام أو ما يسمى بالدولة الأثنية وهٰذه التسميات ليست أحسن حالاً لأن التقسيمات العرقية لا تتفق مع الحدود الجغرافية وقد أعيد رسم خارطة أوروبا السياسية مراراً وتكراراً منذ بل وقبل الحروب النابليونية وأين هي دولة بروسيا مثلاً!

ثم ماذا عادت تعني كلمة يوغسلافيا اليوم؟ بل ويقوم المنتصرون في الحروب عادة بوضع حدود وتسميات للدول المغلوبة لا تتفق مع أي منطق إلا تحقيق مصالحهم الخاصة وتمزيق أعدائهم ولا تعدمهم الحيلة والوسيلة لاختلاق مبررات تاريخية وجغرافية لابداعاتهم. راجع مثلاً معاهدة سايكس بيكو. فهذا النوع من التدليل الذي استخدمه الدكتور الفانك ليس إلا هذراً ناتجاً ليس فقط من عدم استقراء للتاريخ أو الجغرافيا ولكن من استخراج نتائج من مقدمات لاتمت إليها بصلة وإذا كانت القاعدة الشرعية (في تراثنا) تقول: لا عبرة بالأسماء إذا وضحت المسميات ونضيف لا عبرة بالأسماء إذا وضحت المضامين فإن الدولة الوحيدة في التاريخ التي اختلف اسمها عن أسماء الأسر أو الأقوام كانت دولة النبوة ودولة الخلافة الراشدة عن النبوة لأنها كانت دولة فكرة وعقيدة وهذا أيضا من معجزات الإسلام.

افتقار للمعرفة وأخطاء تاريخية

والآن انتقل إلى جانب آخر من جوانب (فكر) الدكتور الفانك لإبراز افتقاره إلى المعرفة التاريخية وبناءه على معلومات خاطئة ترسبت في عقله الواعي أو غير الواعي، وتجرؤه على طرحها على الملأ دون أدنى محاولة لتمحيص سقيمها من صحيحها أو لإرجاعها إلى مصادرها. ولن أتحدث هنا ـ لضيق المجال ـ عن مبدأ المواطنة وحكم القانون والضوابط على السلطة وحقوق الإنسان وضمانات المواطن والتي زعم الدكتور الفانك أن الدولة الإسلامية لم تعرفها بينما هي مما كان الإسلام هو الذي أتى بها وقدمها للفكر والواقع الإنساني أصلا. وعلى الرغم من أن الواقع التاريخي للمسلمين انحرف عن الإسلام تدريجيا إلا أن ما كان قد تبقى من آثار الفكر الإسلامي على الواقع السياسي للمسلمين أيام الحروب الصليبية وفي الأندلس كان كافيا ليكون هو الذي أوجد معاني الحرية السياسية والإنسانية في الغرب وهذا باعتراف عدد كبير من الغربيين. ولا يمكن هنا تقديم قائمة بشهاداتهم ولكن نحيل القارىء إلى بعضهم مثل الفرنسي «جوستاف لوبون» في كتابه (حضارة العرب) والإنجليزي السير «توماس أرنولد» في (دعوة الإسلام) والألمانية «زيجريد هونكه» في (شمس العرب تسطع على

الغرب). وإنما سأقوم هنا بضبط خطأين تاريخيين محددين في مقال الدكتور الفانك.

الأول: يخص أبا دلامة الذي زعم الدكتور الفانك أن هارون الرشيد أراد أن يضرب عنقه لولا أن أبا دلامة بكى وقال أنه يكره الموت والرشيد غاضب عليه وضحك الرشيد وعفا عنه كما تقول قصة الدكتور الفانك الذي ابتدأها بقوله: «في التراث إن..» ولا أدري ما هو هٰذا المرجع الذي سماه التراث ولكن الذي نعرفه هو أن أبا دلامة واسمه زند بن الجون عاصر السفاح والمنصور والمهدي واتخذوه نديما لهم وتوفي سنة ١٦١ هـ الموافقة ٧٧٨ م بينما تولي الرشيد الخلافة سنة ١٧٠ هـ الموافقة ٧٨٦ م أي أن أبا دلامة لم يعاصر الرشيد في حال خلافته ويمكن بناء على ذلك إسقاط القصة كاملة إلى أن يبرزها لنا الدكتور الفانك ـ ولن يستطيع بطبيعة الحال ـ من مرجع معتمد وللاستزادة من أخبار أبي دلامة يمكن الرجوع إلى الأستاذ شوقي ضيف في الجزء الثالث من كتابه تاريخ الأدب العربي. ويمكن قياس ما ذكره الفانك عن الخلفاء مثل: يا غلام أعطه ألفا.. يا غلام ضاعفها له على نفس مقياس الصحة التاريخية.

أما الخطأ **الثاني** فيختص بالمستبد العادل الذي قال الدكتور الفانك أننا «ما زلنا نتغنى به وكأن العدل رفيق الاستبداد»، فبعيدا عن أن يكون هٰذا الاصطلاح قد جاءنا من الإسلام أو حتى من التراث الإسلامي نجد أنه اصطلاح أوروبي محض جاء من عصور التنوير الأوروبية إياها في القرن السابع عشر والثامن عشر وأن الذين وضعوا هٰذا المصطلح هم فلاسفة التنوير بما فيهم «فولتير» نفسه وأنهم لم يضعوه لذم المستبد العادل وإنما لمدحه. وقد شهد ذلك العصر عددا من الملوك المستبدين «المصلحين» مثل «كاترينا الكبرى» في روسيا و«جوزيف الثاني» في النمسا و«شارك الثالث» في إسبانيا و«فريدريك الأكبر» في بروسيا وهو الذي مدحه «فولتير». وقد قاس فلاسفة التنوير هؤلاء الملوك على فكرة الملك الفيلسوف في جمهورية «أفلاطون». أما في تراثنا فلا يوجد من نظر للمستبد العادل وهاك نصا للسيد عبد الرحمن الكواكبي من كتابه (طبائع الاستبداد): «إن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت

المراقبة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح فيها كما جرى في صدر الإسلام . . وإنه ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب من أسباب غفلة الأمة أو إغفالها لها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه» .

عن الراعي والرعية

وهكذا نجد أن العقل الباطن للدكتور الفانك جمع شذرات من المعلومات أو الكلمات التي مرت به في مطالعاته أو على الأغلب في نقاشاته العامة أو دردشة الصالونات لأن طريقة ترتيبها في فكره لا تنم عن مطالعات منهجية والتصقت جميعا دون وعيه بمادة كراهيته وهي تراثنا وثقافتنا وحضارتنا رغم أنها لا يجمعها جامع مع تراثنا وثقافتنا وحضارتنا .

ولعل مما استطاع الإفلات من عقله الباطن متغلبا على الرقيب بالمعنى الفرويدي هجوم الدكتور الفانك على مصطلح الراعي والرعية فهو يقول أنه في العالمين العربي والإسلامي (كان الحاكم هو الراعي أي أن المحكومين كانوا رعايا وهي اصطلاحات مأخوذة من علاقة الراعي بالغنم) . هٰذا الهجوم يدل على جهل الدكتور بأبجديات علم اللغة ـ أي لغة كانت ـ فمما هو معروف للمثقف العادي الذي لا يحمل الدكتوراة في العلوم الإنسانية أن مفردات أي لغة تحمل معاني متعددة نقلت عن المعنى الذي وضعت له المفردة في الأصل وأنه قد يغلب استخدام الكلمة في معانيها الجديدة بحيث ينسى المعنى الأصلي . وهناك معاجم متخصصة في تاريخ الكلمات في كل لغة . وإذا كان الدكتور الفانك قد حمل على كلمة الراعى لأنها وضعت في الأصل للغنم فلننتظر ما معاني الكلمات الأخرى التي تستخدم في نفس الموضوع . حكمة الدابة (بفتح الحاء والكاف) هي اللجام ومنه الحكم فكأن الحاكم يلجم المحكومين كما تلجم الحكمة العقل عن الخطأ وأما السياسة فأصلها من السوسة وهي الدودة وسمي السائس بذلك لأن ينظف الدابة من سوسها ثم نقلت إلى مفهوم السياسة الذي نعرفه وهٰذا ليس حكرا على اللغة العربية فكلمة سياسة في اللغات اللاتينية وهي (بولتيك) أصلها من (بوليت) أو (بوليش) وتعني الصقل كصقل الحائط كما

لو كان السائس يصقل الناس لينتظموا على مستوى واحد. أما الحُكم فمعناها (جوفرن) ومنها (جوفر نمنت) أي حكومة وهي في الأصل موضوعة لتوجيه السفن أما الرئيس (بريزيدنت) فأصلها فعل (بريزايد) وتعني (يجلس فوق). ولو أخذت الكلمة على أصل معناها لكان رئيس الولايات المتحدة أو فرنسا مثلا يجلس فوق شعبه ولحسن حظنا فلا نعرف في تراثنا راعيا يجلس فوق غنمه وإلا لهلك الغنم المسكين!!

ورغم هٰذا الجهل وبسببه يهاجم الدكتور الفانك كلمة الراعي والرعية. وربما كان الدكتور الفانك يجهل أيضا أن هٰذه الكلمة في «تراثنا» مأخوذة من حديث نبوي شريف وهو: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» وقد رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد. ونحن نريد أن نظن أن الدكتور الفانك يجهل أن هٰذا المصطلح يعود إلى رسول الله ﷺ وذلك لأننا لا نتصور أن يبلغ به الأمر إلى أن يهاجم الحديث الشريف. ليس فقط لأنه صادر عن الرجل الذي تنتسب إليه أغلبية هٰذا الشعب وتعتقد بأنه مرسل من الله عز وجل إلى الناس كافة وأنه لا ينطق عن الهوى وليس فقط كذلك لأنه الرجل الذي يدين الدكتور الفانك بوجوده إلى تعاليمه السمحة وبالذات تعاليمه حول الرعية لأن المسلمين لم يستخدموا تعاليم أخرى كالتي استخدمها الإسبان مع مسلمي الأندلس بعد سقوط غرناطة. ولكن كذلك لأن هٰذا الرسول الكريم هو الرجل الذي كان جهاده الخالد هو الوسيلة التي أخرج الله بها هٰذه الأمة من الظلمات إلى النور وجعل لها ذكراً بين الأمم. هٰذا الذكر الذي جعل العرب من غير المسلمين يفتخرون حين يقولون على لسان وليم مكرم عبيد القبطي: «أنا مسلم وطناً نصراني ديناً».

﴿لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم أفلا تعقلون﴾ [الأنبياء: ١٠]. صدق الله العظيم.

نشرت في جريدة اللواء ١٥/١/١٩٩٢